النسخة المعدة للإلقاء

إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي

عرض يقدمه ديفيد ليبتون

النائب الأول للمدير العام

صندوق النقد الدولي

٢٧ مارس ٢٠١٣

شكراً لإعطائي فرصة الالتقاء بكم اليوم لعرض أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة جديدة أجراها الصندوق حول دعم أسعار الطاقة. وستُنشر هذه الدراسة اليوم في موقع الصندوق الإلكتروني باللغتين العربية والفرنسية.

على مدار العقود المتعاقبة، ظل موضوع دعم الطاقة يستدعي إلى الأذهان صورة البلدان المنتجة للنفط التي تتيح لمواطنيها البنزين والوقود بأسعار زهيدة. وفي السنوات القليلة الماضية، بدأنا نسمع عن بلدان لم تعد قادرة على تحمل العبء الذي يفرضه دعم الطاقة المتزايد على ماليتها العامة. وفي بعض البلدان، بدأ عجز الموازنة العامة يخرج عن دائرة السيطرة ويهدد استقرارها الاقتصادي. وفي الحالات التي أنتجت فيها النظم السياسية أعباء كبيرة ومتنامية من جراء دعمها للأسعار، في محاولة لتهدئة السخط الجماهيري وأسباب أخرى، بدأت البلدان المعنية تشهد حالة من الشلل المالي ونقص موارد الطاقة. وتركز عناوين الأخبار في بلدان مثل مصر وباكستان على ضرورة معالجة هذا العبء الذي يمكن أن يهدد استمرارية أوضاع المالية العامة وسلامة ميزان المدفوعات. وفي بلدان كثيرة أخرى، لا يزال الدعم حجر عثرة أمام ارتفاع النمو من خلال الضغط الذي يسببه على الإنفاق الضروري على الصحة والتعليم والبنية التحتية. وهناك عشرون بلداً في الوقت الراهن تدعم أسعار الطاقة بما يتجاوز ٥% من إجمالي الناتج المحلي.

ولكن، كما سأوضح فيما بعد، دعم الطاقة يمثل مشكلة أوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً، إذ أن عواقبه الوخيمة تؤثر على كثير من البلدان المنفردة، وكذلك على الاقتصاد العالمي والبيئة. وقد أقرت بذلك مجموعة العشرين في قمة القادة التي عقدت في بيتسبرغ عام ٢٠٠٩، وتعهدت بإلغاء كافة أشكال الدعم غير الكفء لأسعار الوقود الأحفوري على المدى المتوسط. ولا أعلم بالضبط ما هو المدى المتوسط، لكن المؤكد أن وقت العمل قد حان لتحقيق هذا الالتزام الحيوي.

والدعم قضية تهتم بها كل البلدان تقريباً على مستوى العالم. ففي كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية نلاحظ المستوى المرتفع للدعم قبل الضريبة ــ وهو ما ينشأ حين تكون مدفوعات مستهلكي الطاقة أقل من تكلفة إمدادهم بها ــ كما نلاحظ زيادة هذا الدعم في السنوات القليلة الماضية نظراً لضعف انتقال الزيادات في أسعار الطاقة الدولية إلى المستهلكين المحليين. ولا يمثل الدعم قبل الضريبة مشكلة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة إلى الحد الذي يعرضها لمصاعب مالية، إلا أن هذه البلدان تستخدم الدعم الضريبي، فنجد أن الضرائب المفروضة على الطاقة ليست مرتفعة بالقدر الذي يسمح لها بتغطية كل الآثار السلبية التي تترتب على فرط استهلاك الطاقة، بما في ذلك الآثار التي تقع على البيئة، أي أن العوامل الخارجية متروكة دون علاج.

وإصلاح دعم الطاقة ليس قضية جديدة. بل إن هناك عدة حالات يناقش فيها الصندوق الإصلاحات الممكنة مع السلطات الوطنية منذ عدة عقود. وقد تبينت صعوبة إصلاح دعم الطاقة، رغم اعتراف الجميع بعواقبه السلبية. فالطفرة التي حدثت في أسعار الطاقة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية جذبت مزيداً من الانتباه لهذه القضية، بما في ذلك انتباه مجموعة العشرين كما أشرت سابقاً. وأدت الرابطة بين الدعم واستهلاك الطاقة وتغير المناخ إلى إضافة بُعد جديد للنقاش حول دعم أسعار الطاقة. ويغطي العرض الذي أقدمه اليوم ثلاثة موضوعات واسعة النطاق: أولاً، عواقب دعم الطاقة؛ ثانياً، حجم هذا الدعم؛ ثالثاً: مقومات الإصلاح الناجح للدعم.

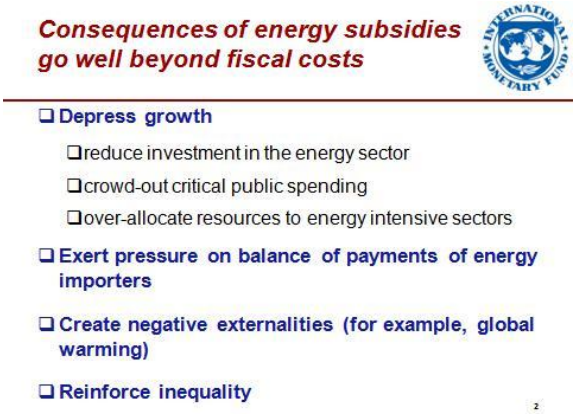

وأنتقل الآن إلى الموضوع الأول (**الشريحة ٢**): تداعيات الدعم تصل إلى أبعد بكثير من تكاليف المالية العامة. فهناك عدة قنوات تنتشر من خلالها آثار الدعم السلبية.

أولاً، تؤدي الأسعار المنخفضة والمدعمة إلى عدم إقبال القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة على الاستثمار في قطاع الطاقة للتوسع في الإنتاج. وعلى ذلك ينخفض عرض الطاقة، وهي من أهم مستلزمات النمو. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، أدت خسائر موردي الكهرباء بسبب الأسعار المدعمة إلى تراجع حاد في قدرتهم على الاستثمار في الطاقة الكهربائية وتحسين جودة الخدمة. ونتيجة لذلك، فإن نصيب الفرد من الطاقة الجاهزة لتوليد الكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء جنوب إفريقيا، تعادل ثلث مثيلتها في جنوب آسيا وعُشْر مثيلتها في أمريكا اللاتينية.

ثانياً، إن الدعم يزاحم الإنفاق العام الذي يمكن أن يوجه إلى بنود تعزز النمو، ومنها البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي. وتنفق بعض البلدان على دعم الطاقة أكثر مما تنفق على الصحة العامة والتعليم، مما يؤثر على تنمية رأس المال البشري.

ثالثاً، يتسبب الدعم في سوء توزيع الموارد على الأنشطة كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، حيث تُستخدَم التكنولوجيات المدعمة استخداماً مفرطاً. ويمكن أن يؤدي إصلاح الدعم إلى توزيع الموارد بدرجة أكبر من الكفاءة، مما يحفز زيادة النمو الاقتصادي على المدى الأطول. كذلك يمكن أن يساهم إلغاء دعم الطاقة في توفير موارد الطاقة غير المتجددة لمدة أطول وتعزيز الحوافز الدافعة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الموفرة للطاقة وبدائلها.

رابعاً، يفرض الدعم ضغوطاً على موازين المدفوعات في البلدان المستوردة الصافية للطاقة، وذلك بما يسببه من زيادة في استهلاك الطاقة.

خامساً، من خلال تشجيع استهلاك الطاقة أيضاً، ومن ثم زيادة الانبعاثات، يؤدي الدعم إلى تفاقم التغيرات المناخية وتفاقم التلوث والاختناقات المرورية على المستوى المحلي. وتشير تقديراتنا إلى أن إصلاح الدعم يمكن أن يقوم بدور كبير في تحييد الأثر الناجم عن تغير المناخ. فإلغاء الدعم قبل الضريبة وحده يمكن أن يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ١ و ٢%. وفي المقابل، إذا نفّذت البلدان تعهداتها بخفض الانبعاثات حسب المنصوص عليه في اتفاقية كوبنهاغن لعام ٢٠٠٩، يمكن أن تنخفض الانبعاثات العالمية (غازات الدفيئة) في عام ٢٠٢٠ إلى مستوى أقل بنسبة ٧% من الخفض الممكن إذا توخت البلدان أهدافاً متساهلة. وبعبارة أخرى، يمكن تحقيق حوالي ١٥–٣٠% من أحد الأهداف الرئيسية المتعلقة بخفض الانبعاثات العالمية بمجرد التوقف عن تشجيع الاستخدام المفرط للطاقة عن طريق الدعم قبل الضريبة. وتحقق معالجة الدعم بعد الضريبة مكاسب أكبر، إذ أنها تخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٤,٥ مليار طن، أي بنسبة ١٣%. وتمثل هذه النسبة انخفاضاً كبيراً، حتى إذا قورن بأهداف المباحثات العالمية المعنية بتغير المناخ. وتشير هذه التقديرات إلى المنافع الهائلة التي ينطوي عليها استخدام أدوات المالية العامة لتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ. فقد حان الوقت لإصلاح الدعم وفرض ضرائب على الكربون.

Distribution of petroleum product subsidies by income groups

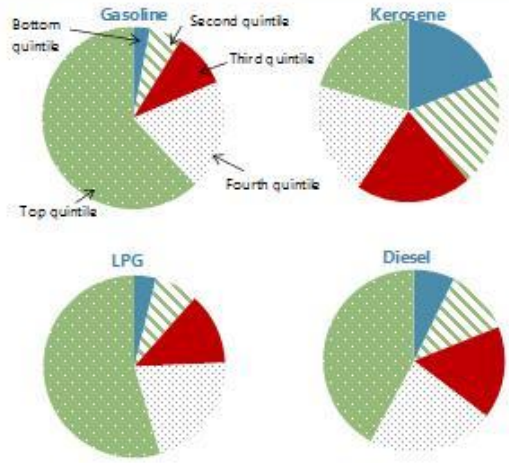

وأخيراً، يؤدي دعم الطاقة إلى المزيد من عدم المساواة لأن أكبر المستفيدين منه هم أصحاب الدخول المرتفعة الذين هم أكبر المستهلكين للطاقة. ففي حالة دعم أسعار الكهرباء، على سبيل المثال، نجد أن الأغلبية العظمى من الفقراء في

إفريقيا لا تحصل على أي شكل من أشكال الدعم لأن شبكة الكهرباء لا تصل إليهم من الأصل. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن تحويل الدعم يتم من خلال السيطرة على الأسعار، تجد أن الدعم الذي تحصل عليه يرتبط بحجم الطاقة التي تستهلكها. وبالتالي، فليس من المستغرب أن يكون أكبر المستفيدين هم أصحاب السيارات والمنازل مكيفة الهواء.

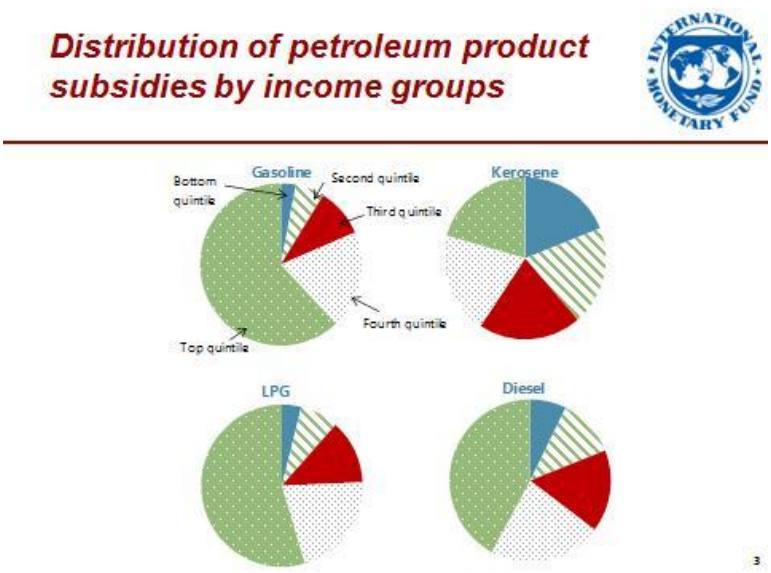

وفي المتوسط، يستحوذ أغنى ٢٠% من الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على ٤٣% من دعم الوقود **(الشريحة ٣)**. ومع ذلك، يظل من الممكن أن يؤثر الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة تأثيراً ملموساً على الفقراء، وهو ما يشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف الأثر على الفقراء حتى تتوافر لهم الحماية اللازمة عند تنفيذ إصلاحات الدعم.

وأنتقل الآن إلى الموضوع الثاني، وهو حجم دعم الطاقة حسب المنطقة والمنتَج. وفي هذا الصدد، تعتمد أشكالنا البيانية على تقديرات شاملة لطاقة الوقود في ١٧٦ بلداً وتغطي المنتجات البترولية والكهرباء والغاز الطبيعي والفحم لعام ٢٠١١. ولا تغطي هذه الأشكال البيانية دعم الطاقة المتجددة لأنه يمثل نسبة بسيطة من استخدام الطاقة ولأن البيانات المقسمة حسب البلدان غير متاحة على نطاق واسع.

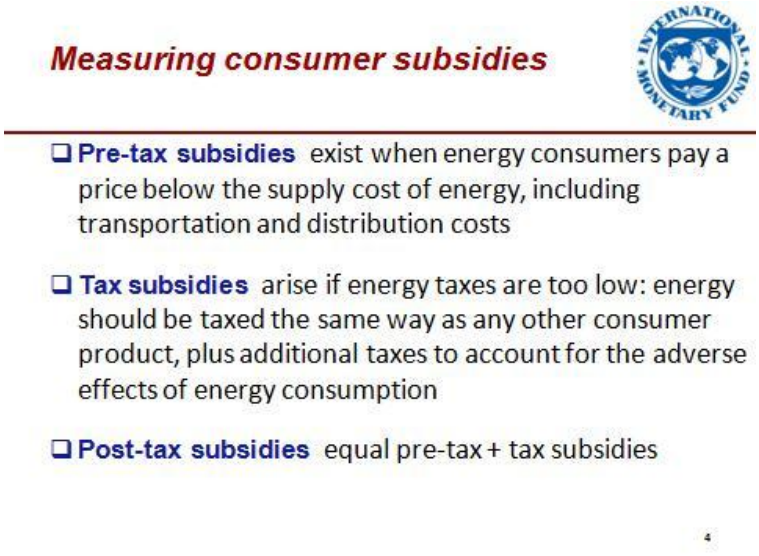

وقبل مناقشة الأشكال البيانية، نبدأ بتعريف دعم المستهلكين بشكل موجز **(الشريحة ٤)**. نقوم بتقدير كل من الدعم قبل الضريبة والدعم بعد الضريبة. وينشأ الدعم قبل الضريبة حين تكون مدفوعات مستهلكي الطاقة أقل من تكلفة إمدادهم بها، بما في ذلك تكاليف النقل والتوزيع. وينشأ الدعم الضريبي إذا كانت ضرائب الطاقة شديدة الانخفاض.

وفي ظل النظم الضريبية ذات الكفاءة، ينبغي إخضاع الطاقة للضريبة مثلما يحدث مع أي منتَج استهلاكي آخر، مع تعديل الضريبة لمراعاة العوامل الخارجية السلبية مثل تأثير استهلاك الطاقة على تغير المناخ، والتلوث المحلي، والاختناقات المرورية. والدعم بعد الضريبة يساوي مجموع الدعم قبل الضريبة والدعم الضريبي. وإلى جانب دعم المستهلكين، تحاول هذه الأشكال البيانية رصد دعم المنتجين. وينشأ هذا الدعم إذا كانت المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة تتكبد خسائر مالية لا ترجع إلى انخفاض الأسعار التي يدفعها المستهلكون، بل ترجع إلى افتقار هذه المؤسسات إلى الكفاءة.

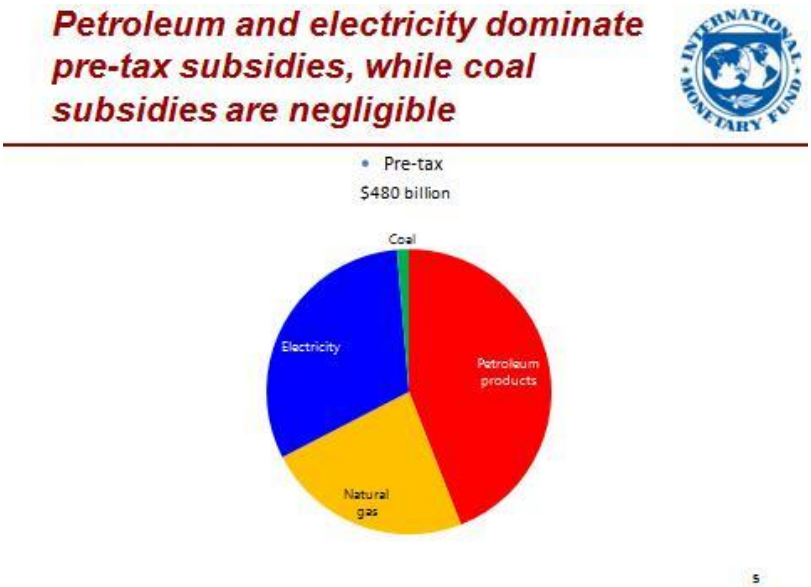

وأنتقل الآن إلى الأشكال البيانية (**الشريحة ٥**). الدعم قبل الضريبة ضخم، إذ يبلغ ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو حوالي ٢% من الإيرادات الضريبية العالمية. ومعظمه يتألف من دعم المنتجات البترولية والكهرباء.

ومن حيث التوزيع على المناطق، يشكل الدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو MENA على سبيل الاختصار بالانجليزية، حوالي نصف المجموع الكلي للدعم قبل الضريبة (**الشريحة ٦**).

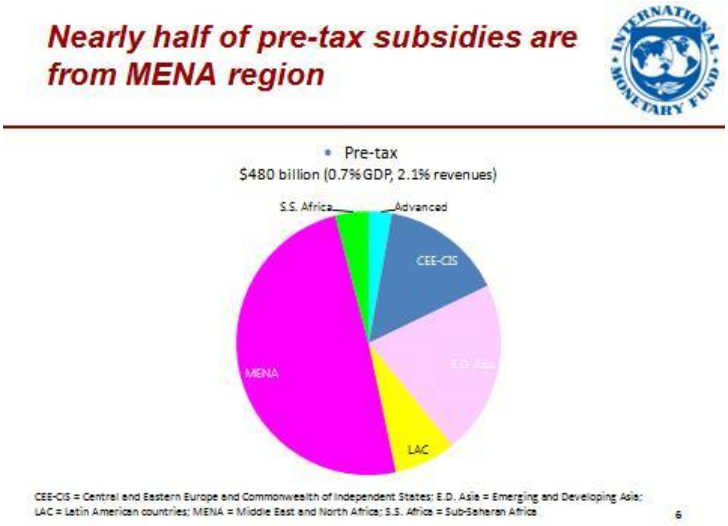

كذلك بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإقليمي والإيرادات الحكومية، تنفرد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأعلى مستويات الدعم قبل الضريبة، إذ تصل نسبته إلى ٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي و ٢١,٨% من الإيرادات الحكومية (**الشريحة ٧**).

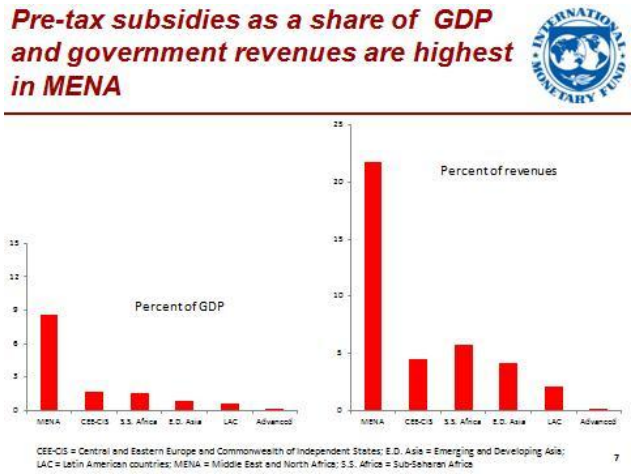

وحين ننظر إلى الدعم بعد الضريبة، نجد أن الحجم الكامل للدعم الذي نقدمه بلغ مستوى يثير القلق الشديد (**الشريحة ٨**). فهو يعادل أربعة أضعاف الدعم قبل الضريبة، ويذهب أكثر من رُبعه إلى الفحم. وعلى مستوى العالم، يقدر الدعم بعد الضريبة بحوالي ١,٩ تريليون دولار، وهو ما يعادل ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ٨% من الإيرادات الحكومية.

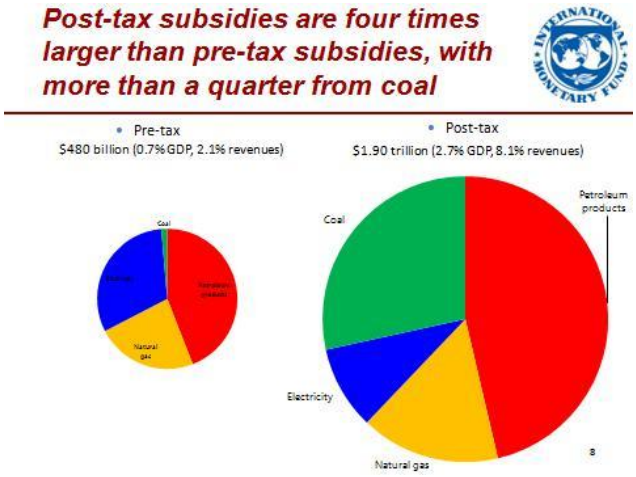

ويختلف التوزيع العالمي للدعم بعد الضريبة اختلافاً كبيراً عما رأيناه في حالة الدعم قبل الضريبة. فالاقتصادات المتقدمة تساهم بنسبة ٤٠% في المجموع الكلي العالمي (**الشريحة ٩**). وكل الاقتصادات المتقدمة تستخدم دعم الطاقة بعد الضريبة. وهناك حوالي ١٥٩ اقتصاداً يدعم الطاقة على مستوى العالم، مما يؤكد أن إصلاح دعم الطاقة يشكل تحدياً عالمياً بالفعل.

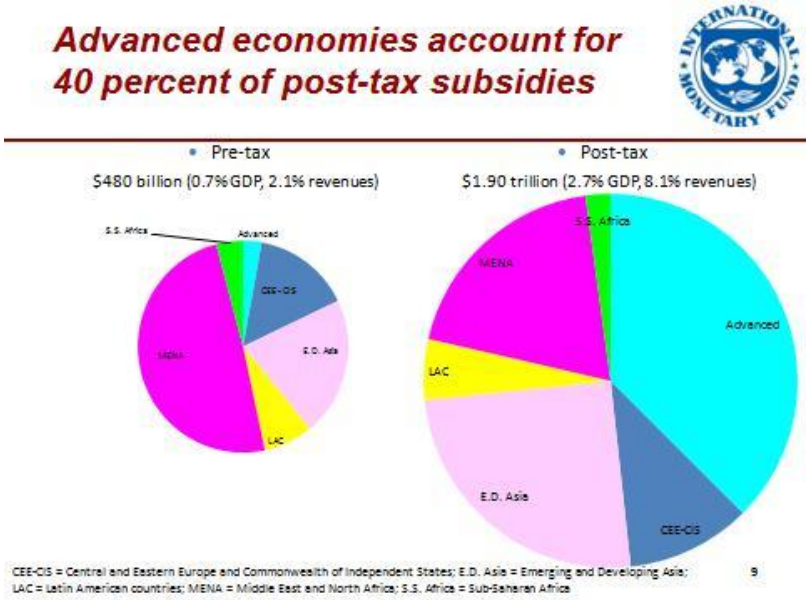

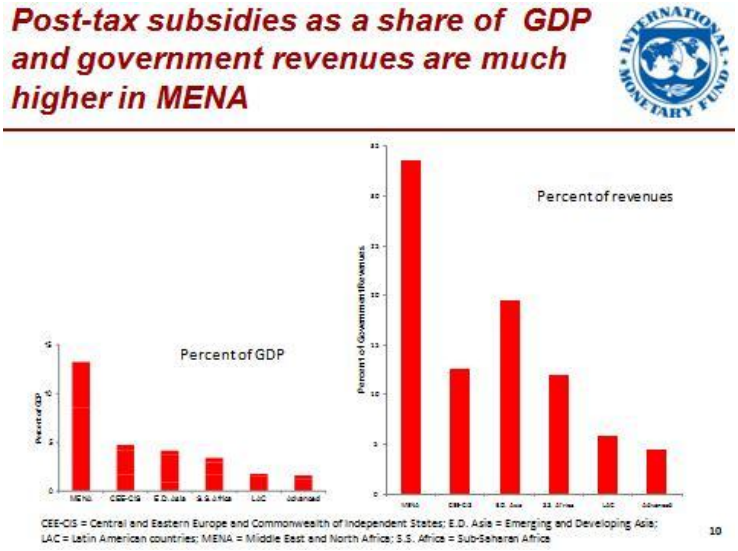

وهناك فروق كبيرة في حجم الدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي والإيرادات (**الشريحة ١٠**). فنجد أن نسبة الدعم بعد الضريبة من إجمالي الناتج المحلي تصل إلى أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأدنى مستوياتها في الاقتصادات المتقدمة. أما الدعم كنسبة من الإيرادات فهو أعلى بكثير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان آسيا الصاعدة والنامية منه في المناطق الأخرى. ولكن أكبر ثلاثة بلدان داعمة على مستوى العالم، بالقيمة المطلقة، هي الولايات المتحدة (٥٠٢ مليار دولار)، والصين (٢٧٩ مليار دولار) وروسيا (١١٦ مليار دولار).

وفي كل مناطق العالم، ترجع نسبة كبيرة من الدعم بعد الضريبة إلى التسعير المنقوص للعوامل الخارجية المؤثرة **(الشريحة ١١)**.

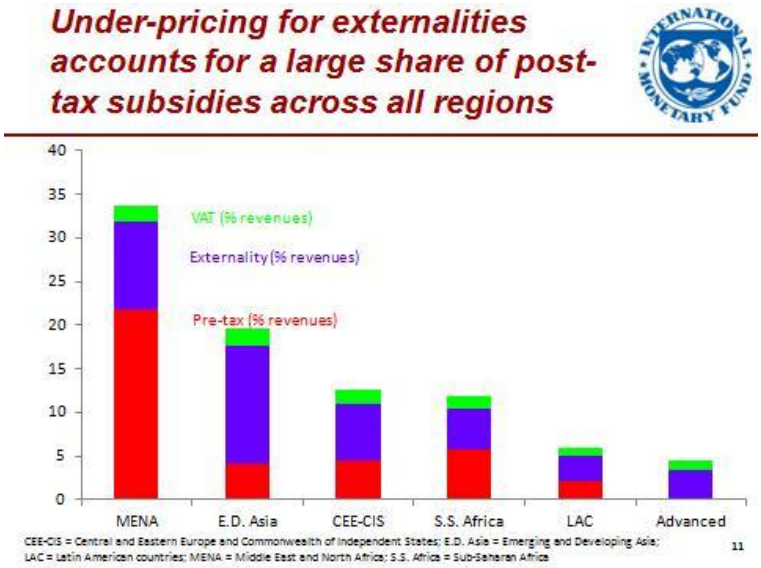

خلاصة القول إن دعم الطاقة كبير بالمقياس العالمي، ولا شك أنه قضية لا تقتصر على البلدان الصاعدة والنامية.

وأنتقل بالحديث الآن إلى موضوعي الثالث، وهو مقومات الإصلاح الناجح للدعم.

فقد حددنا مقومات الإصلاح الناجح للدعم من خلال ٢٢ دراسة حالة حول إصلاحات الدعم **(الشريحة ١٢)**. وتتألف من حالات تم فيها إصلاح الدعم للمنتجات البترولية والكهرباء والفحم، وتشمل مجموعة كبيرة من البلدان في المناطق المختلفة. وقد درسنا حالات حققت النجاح وحالات أخرى حققت نجاحا جزئيا أو لم تكن ناجحة. واستكملت هذه الدراسة بالدروس المستخلصة من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في مجال إصلاح الدعم والأفكار المستقاة من عمل مؤسسات أخرى. وتؤكد دراسات الحالة أن هناك عددا من الأمثلة الجيدة التي يمكن محاكاتها، مثل الفلبين وتركيا بالنسبة للمنتجات البترولية، وكينيا وأوغندا بالنسبة للكهرباء.

ووجدنا أن هناك ستة مقومات رئيسية لنجاح إصلاح الدعم (**الشريحة ١٣**). أولا، يمكن كسب التأييد الشعبي بتوضيح خطة الإصلاح الشاملة. وينبغي أن يتضمن هذا أهدافا واضحة طويلة الأجل، مثل التحرير الكامل للأسعار وتحسين جودة الخدمة. ففي الفلبين وتركيا، على سبيل المثال، أُعلنت بوضوح الأهداف النهائية لإصلاح دعم الوقود والكهرباء، وهي التحرير الكامل للأسعار والإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة. وسمح ذلك للمواطنين والحكومات بالتركيز على الأهداف طويلة الأجل والالتزام بها.

ولصياغة استراتيجية شاملة لإصلاح الدعم، يجب أن تتوافر المعلومات اللازمة عن آثار الدعم على المالية العامة والاقتصاد الكلي ويتم تحديد الأطراف الفائزة والخاسرة من عملية الإصلاح. ففي عام ٢٠٠٥، قامت الحكومة في غانا بتكليف هيئة مستقلة مختصة بتحليل الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي بإعداد تقييم عن الأطراف الفائزة والخاسرة من دعم أسعار الوقود ومن إلغاء الدعم. وكانت هذه خطوة مهمة نحو إقناع الجمهور بالحاجة إلى الإصلاح وإلى صياغة سياسات للحد من تأثير أسعار الوقود المرتفعة على الفقراء.

وينبغي التشاور مع الأطراف المعنية ودعوتها للمشاركة في استراتيجية إصلاح الدعم. وقد أثبت "منهج مشاركة الأطراف المعنية" نجاحه في عدد من البلدان. ففي كينيا، على سبيل المثال، أمكن التغلب على المقاومة التي نشأت ضد زيادة تعريفة الكهرباء بعد إجراء مفاوضات مكثفة مع الأطراف المعنية، وخاصة مع مجموعة كبيرة من المستهلكين، وبذل جهود حثيثة لإعلام الجمهور بأهداف الإصلاح ومنافعه.

والعنصر الثاني في نجاح إصلاح الدعم هو استراتيجية التواصل واسع النطاق. ويتضمن ذلك إعلام الجمهور بحجم الدعم والمنافع المحتملة من إصلاحه، مثل إمكانية زيادة أوجه الإنفاق ذات الأولوية في المجالات الاجتماعية. وقد ارتكز النجاح في هذا الشأن على حملات التوعية في عدد من البلدان، بما في ذلك إصلاحات دعم أسعار الوقود في ناميبيا والفلبين، وإصلاحات دعم تعريفة الكهرباء في أرمينيا وأوغندا.

وتمثل زيادة الشفافية عاملا رئيسياً أيضاً في نجاح استراتيجية التواصل. فمن المهم للغاية نشر معلومات عن حجم الدعم وكيفية تمويله. ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث يقدم الدعم بشكل ضمني

ولا تنص عليه الموازنة العامة أو يقيد كنفقات ضريبية. ويتعين أيضا مضاهاة نفقات الدعم بالنفقات على المجالات ذات الأولوية، وكذلك بالزيادات المزمعة في هذه المصروفات نتيجة توافر إيرادات إضافية بعد إصلاح الدعم. ويتعين على الحكومات أيضا الإفصاح قدر الإمكان عن المعلومات المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار والعوامل المتسببة في زيادات الأسعار المزمعة. وتنشر غانا وجنوب إفريقيا هذه المعلومات التفصيلية عن المنتجات البترولية بشكل منتظم على المواقع الإلكترونية الحكومية وفي وسائل الإعلام الوطنية.

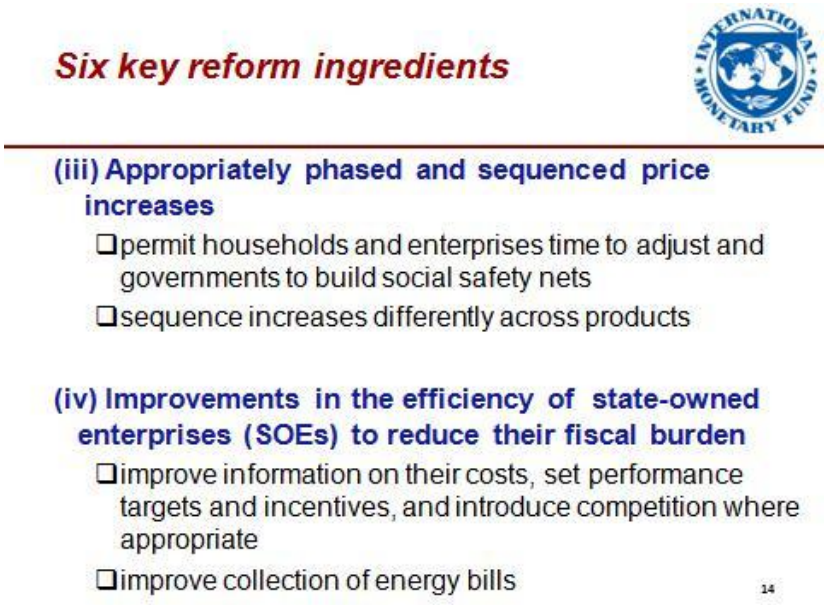

أما العنصر الثالث في نجاح إصلاح الدعم فهو تنفيذ الزيادات السعرية تدريجياً وبالتسلسل المناسب (**الشريحة ١٤**). وتتوقف مراحل الزيادات السعرية في أي بلد على مجموعة من العوامل، منها حجم زيادات الأسعار المطلوبة لإلغاء الدعم، والمركز المالي للبلد المعني، والسياق السياسي والاجتماعي الذي تتم فيه الإصلاحات. وتتيح هذه الزيادات التدريجية الوقت اللازم للأسر والحكومات كي تعدل استهلاكها للطاقة، كما تتيح للحكومات وقتاً كافياً لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتقويتها. غير أن تباطؤ الإصلاح يحد من وفورات الموازنة على المدى القصير. وبالتالي، تنشأ المفاضلة بين هدف تحقيق وفورات في الموازنة وهدف تخفيف الأثر الذي تتحمله الأسر بسبب الإصلاحات.

ويمكن تنفيذ زيادات الأسعار تدريجيا على مختلف المنتجات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون زيادات الأسعار أكبر في البداية بالنسبة للمنتجات التي تستهلكها الأسر مرتفعة الدخل بشكل مكثف، كالبنزين. ومع الاستمرار في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، يمكن أن تتضمن جولات الإصلاح اللاحقة زيادات أكبر في أسعار منتجات الوقود الأكثر أهمية في ميزانيات الفقراء.

والعنصر الرابع لنجاح استراتيجية إصلاح الدعم هو إدخال تحسينات على كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة للعمل على تخفيض عبئها المالي. ويمكن أن يتحقق ذلك بزيادة المعلومات المتاحة عن تكاليف هذه المؤسسات، ومن خلال الاستعانة بهذه المعلومات، يمكن وضع أهداف وحوافز لأدائها. ومن العوامل المساعدة أيضاً خلق مناخ تنافسي يساهم في تحسين الأداء.

وهناك مجال متاح أيضاً لتحسين تحصيل فواتير الطاقة، وخاصة فواتير الكهرباء.

أما العنصر الخامس في إصلاح الدعم الناجح، وأكثرها أهمية من بعض الأوجه، فهو اتخاذ تدابير لتخفيف الأثر على الفقراء وحمايتهم (**الشريحة ١٥**). والمنهج المفضل في هذا الصدد هو التحويلات النقدية أو شبه النقدية الموجهة، مثل الكوبونات. وتتيح التحويلات النقدية للمستفيدين المرونة في شراء كم ونوع الطاقة الأنسب لاحتياجات كل منهم، أو شراء سلع وخدمات أخرى. ومع هذه التحويلات تنتفي الحاجة إلى مشاركة الحكومات بشكل مباشر في توزيع منتجات الطاقة المدعمة على الأسر، وهي عملية غالباً ما تكون باهظة التكلفة ومعرضة لسوء الاستخدام. وإذا تعذر استخدام التحويلات النقدية، يمكن التوسع في برامج أخرى إلى أن تتم تنمية القدرات الإدارية اللازمة. وينبغي التركيز على البرامج القائمة بالفعل التي يمكن التوسع فيها بسرعة، ربما مع إدخال بعض التحسينات على فعالية التوجيه. ومن أمثلة ذلك الوجبات المدرسية والأشغال العامة والمواصلات المدعمة في المناطق الحضرية. وقد اشتملت هذه التدابير في غانا على إلغاء الرسوم المدرسية حتى المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية.

وقد تتطلب إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة اتخاذ تدابير مساندة تتعلق بكل قطاع على حدة. ويمكن أن يزداد التأييد لإصلاح الدعم بفضل السياسات التي تخفف الأثر على العمالة وتشجع إعادة الهيكلة. فعند إصلاح قطاع الفحم في بولندا، على سبيل المثال، كان عمال المناجم العاطلون عن العمل يحصلون على مساعدات اجتماعية وتدريب وظيفي.

وأخيرا، يتمثل العنصر السادس من مقومات نجاح استراتيجية إصلاح الدعم في تسعير الطاقة بعيداً عن الاعتبارات السياسية، وهو أمر ضروري لدوام الإصلاحات. ويمكن تيسير هذه العملية باستخدام آلية تسعير تلقائية تتضمن قاعدة لتمهيد تقلبات الأسعار بغية تجنب الزيادات الحادة في الأسعار المحلية. ويمكن إعطاء جهاز مستقل مسؤولية تنفيذ هذه الآلية.

وخلاصة القول أن دعم الطاقة يمثل مشكلة كبيرة، لكنها قابلة للحل. فللدعم آثار سلبية على الموارد العامة، والنمو الاقتصادي، والمساواة، والبيئة. وعلى الرغم من أن تخفيض الدعم ليس بالأمر السهل، فإن بلدانا كثيرة ترى حالياً ما يحققه من منافع وتعتزم تجربته. ومع التخطيط المناسب، والتدابير الدقيقة لتخفيف الآثار، وخطة التواصل الجيدة، يمكن أن يتحقق الإصلاح. وسيعمل الصندوق على جذب الانتباه إلى هذه القضية وتقديم المساعدة للراغبين في اتخاذ هذا المسار. وسيكون شعارنا: إصلاح الدعم ضروري، ولكن العمل الدقيق خير من العمل العاجل.

شكرا جزيلا.